شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

مستعمرة جُذام حزبيّة!

حتى الآن صار لدينا ١٤٢ حزباً سياسياً .. هذه هي الأحزاب المُسجّلة والمُجازة رسمياً من المفوضية العليا للانتخابات التي يواصلون وصفها بـ "المستقلة"، مع أن أقلّ من عشرة أحزاب نافذة، أي أنها تملك السلطة والنفوذ في الدولة وكذا المال الآتي معظمه وربما كلّه من عمليات الفساد الإداري والمالي، تقاتلت على مدى أشهر في سبيل اختيار أعضاء مجلس هذه المفوضية ممّنْ هم محل رضاها وموضع ثقتها، طمعاً في تحقيق مطامحها الانتخابية!

عدا عن هذا الجيش الجرّار من الأحزاب المُسجّلة والمُجازة رسمياً، ثمة جماعات تنتظر في الدور للحصول على إجازة المفوضية. وبالتأكيد من الآن إلى موعد الانتخابات المُقرّر بعد ستة أشهر، سيقترب العدد من ٢٠٠، أما إذا تأجّلت الانتخابات، وهذا احتمال غير مستبعد بل يبدو مُرجّحاً، سيكون لدينا عدد فلكي من الأحزاب ربما يقارب عدد أحزاب الهند، ويزيد بنحو عشرة أضعاف على عدد الأحزاب في الديمقراطيات العريقة كبريطانيا وفرنسا، وحتى الولايات المتحدة.

ليس بالأمر الحسن أن يكون لدينا هذا العدد الانفجاري، فنحن بلد صغير نسبياً وأوضاعنا السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية لا تسرّ حتى العدو الشريف. من شأن التضخم في عدد الأحزاب زيادة الانقسام الاجتماعي (الديني – الطائفي – القومي– القبلي... الخ)، وزيادة حدّة الصراعات البيضاء والحمراء، فيما الحاجة تمسّ إلى خلاف هذا تماماً.

هذا الإقبال المُفرط على الحزبية والتحزّب وراءه في الغالب مطامع بالحصول على مقاعد في مجلس النواب ومجالس المحافظات ومناصب الدولة، أي الوصول إلى مصدر السلطة والنفوذ والمال، أكثر ممّا هو دليل على ممارسة الحق الدستوري بالعمل السياسي الحرّ العلني وتوسيع المشاركة الشعبية في الإدارة.

بالطبع المشكلة تكمن في قانون الأحزاب الذي صيغ على الطريقة التقليدية لصياغة قوانين العهد الجديد، وفي مقدمها الدستور، أعني الصياغة حمّالة الأوجه، ما يفتح الابواب لمن يهبّ ويدبّ لأن يشكّل حزباً ويؤلف جمعية سياسية، بمجرد استكمال الإجراءات الشكلية من دون كثير اعتبار وتقدير للمضمون.

ما الذي نريده بالضبط؟ .. هل نريد بناء دولة؟ هل نريد لهذه الدولة أن تكون قوية وقابلة للعيش والتطور والتقدّم؟

الدول الآمنة، المستقرّة، النامية، المتقدمة، لا تبنى بهذه الطريقة... تجربة أربع عشرة سنة أظهرت وأوضحت وأثبتت أننا أقمنا عملية سياسية فاشلة انبثقت عنا "دولة" أكثر فشلاً .. هذا هو السرّ في كل هذا الحجم المهول من الآلام والمِحن والويلات التي نكابدها نحن العراقيين على مدار اليوم والاسبوع والشهر والسنة.

إعادة النظر في العملية السياسية وإعادة هيكلة الدولة صاراً واجباً مُلزماً، وليس ترفاً .. في إطار هذه الإعادة لابدّ من تعديل القوانين كلّها، وأولها الدستور، وبينها وليس آخرها قانون الأحزاب الذي في صيغته الحالية يجعل الحياة السياسية أشبه ما تكون عليه مستعمرة الجُذام... هذا الانفجار الحزبي الفطري شاهد.

> ليس بالأمر الحسن أن يكون لدينا هذا العدد الانفجاري، فنحن بلد صغير نسبياً وأوضاعنا السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية لا تسرّ حتى العدو الشريف.

خطّة حكوميّة لإرجاع مواطني المناطق المحرَّرة في آذار المقبل

بغداد تسابق الزمن لإعادة 3 ملايين نازح قبل موعد الانتخابات

■ 5 محافظات تؤكد: لا تعويضات للمتضرِّرين أو الإعمار

□ بغداد / وائل نعمة

احتاجت الحكومة ١٨ شهراً لتعيد أقل من نصف النازحين إلى مناطقهم الأصلية، لكنها لم تقم حتى الآن بتعويض أي متضرر. كما لاتزال هناك ٨ مدن كبيرة أعلنها مجلس النواب مناطق منكوبة، تدمر فيها نحو ٢٠٠ ألف منزل.وتنفي المحافظات الـ٥ والجزء الشمالي من محافظة بابل، التي كانت تحت سيطرة داعش لثلاث سنوات، وجود "سقف زمني" محدد لعودة النازحين إليها.

ويقف الدمار وانعدام الدعم المالي بالاضافة الى التوترات الامنية والعشائرية، حائلا دون عودة أكثر من ٣ ملايين نازح من أصل ٥,٣ مليون مدني نزحوا عام ٢٠١٤، بحسب وزارة الهجرة.

لكنّ لجنة المهجرين البرلمانية تقدر عدد النازحين الذين لم يعودوا إلى مناطقهم بأقل من ٢ مليون، بناءً على إحصائية لها تشير الى أن عدد النازحين الكلي بلغ أكثر من ٤ ملايين.

وتشترط القوى السنية إعادة النازحين واستقرار الوضع الامني في المناطق المحررة، في موعد أقصاه نهاية كانون الثاني المقبل. لكنّ نواباً سُنّة يؤكدون أن "الحملة الكبرى" لإعادة النازحين، بحسب خطة الحكومة، ستبدأ قبل شهرين فقط من يوم الاقتراع، وهو ما يهدد بمقاطعة بعض القوى السُنية للانتخابات.

وقرر مجلس الوزراء، نهاية تشرين الاول الماضي، إجراء الانتخابات البرلمانية في الـ ١٥ أيار من العام المقبل.

وربطت قوى سُنية قبل أسابيع، مشاركتها بالانتخابات بعودة كل النازحين الى مدنهم قبل شباط المقبل.

خطّة حكوميّة

ويقول شعلان الكريّم، النائب عن صلاح الدين، إن "الحكومة ليس لديها رؤية واضحة لإعادة النازحين أو إعمار المناطق المدمرة".وكان البرلمان قد صوت، في أوقات مختلفة، على اعتبار مدن (الرمادي، الفلوجة، جلولاء، بيجي، الموصل، الحويجة، تلعفر، وناحية الزوية في صلاح الدين) مناطق منكوبة بدرجة دمار تفوق الـ٨٠٪.ويؤكد الكريم، في حديث مع (المدى) أمس، أنه يمتلك معلومات تشير الى أن "الحكومة تعتزم إطلاق حملة إعادة النازحين مطلع آذار المقبل، وهو أمر قد يدفع أغلب القوى السُنية الى المقاطعة".وعلى وفق إحصائيات دقيقة لوزارة الهجرة، فإنها تمكنت من إعادة أكثر من ٤٢٣ ألف عائلة، بما يعادل أكثر من ٢ مليون و٣٢٨ ألف شخص، إلى مناطقهم الأصلية منذ منتصف عام ٢٠١٥.

ويلفت النائب عن صلاح الدين الى أن مجلس الوزراء حينما صوت على إجراء الانتخابات في منتصف أيار المقبل "كان قد اشترط استقرار النازحين في مدنهم وليس عودتهم فقط، بالاضافة الى توفير بيئة آمنة في مناطقهم لإجراء انتخابات عادلة".كما تشترط القوى السُنية، بحسب الشعلان، أن "تقلل الحكومة المظاهر العسكرية في المدن المحررة ويترك ملف الامن لأبناء تلك المناطق".وبحسب وزارة الهجرة فإن هناك أكثر من ٧٣٢ ألف نازح من صلاح الدين، عاد منهم حتى الآن أكثر من ٦٨٢ ألفاً، ولم يتبقّ سوى ٥٠ ألف نازح.

لكنّ الشعلان يتحدث عن "وجود ٤٠٠ ألف شخص لم يعودوا حتى الآن الى صلاح الدين"، مشيراً الى أن "٢٣٠ ألف نازح لم يعودوا إلى بيجي لأسباب غير معروفة، بالاضافة الى ٦٥٪ من عرب قضاء طوز، وكل سكان القرى المحيطة بناحية آمرلي وسليمان بيك".

ويؤكد النائب عن صلاح الدين أن "تلك المناطق تعرضت الى أضرار كبيرة في عمليات التحرير نهاية عام ٢٠١٥"، مشيراً إلى "تدمير ١٢٦٧ منزلاً في ٧ قرى محيطة بالطوز وآمرلي بشكل كامل".

ومنذ أواسط تشرين الاول الماضي، فرّ نحو ٦٠ ألف كردي من "الطوز" بعد عملية الانتشار التي نفذتها القوات الاتحادية في كركوك. وتراجع عدد السكان الكرد في المدينة، ذات الغالبية التركمانية، الى ٣٠٠ شخص فقط في النهار و٢٠٠ في الليل، بحسب مسؤولين هناك. ونزح من مركز كركوك نحو ١٠٠ ألف شخص، للأسباب ذاتها.وأكدت وزارة الهجرة نزوح أكثر من ٢٢٢ ألفاً من محافظة كركوك منذ ٢٠١٤، رجع منهم ١٧٥٥، وتبقّى أكثر من ٢٢٠ ألف شخص.ويؤكد النائب عن كركوك شوان الداودي لـ(المدى) أن "عودة السكان لطوزخرماتو مرهونة بحماية وضمان بعدم تكرار الانتهاكات".

شروط سُنيّة

وفي السياق ذاته، يشكك النائب عن الانبار فارس الفارس بمدى مصداقية القوى السُنية بعدم الاشتراك في الانتخابات في حال عدم عودة النازحين.

ويقول الفارس، في تصريح لـ(المدى) أمس، "بالتأكيد لن يعود النازحون قبل الانتخابات. لاتوجد إرادة من الحكومة أو حتى أموال، لكن هل شعارات بعض القوى السنية ستكون حقيقية بمقاطعة الانتخابات؟".ويؤكد الفارس، وهو عضو اللجنة الاقتصادية البرلمانية، بالقول "لاتوجد مخصصات مالية لإعمار المناطق المدمرة، والموزانة ليس فيها بند خاص بهذا الشأن، ولاتوجد سلف او تعويضات للسكان لبناء منازلهم المدمرة".

وكان مصطفى العرسان، نائب محافظ الانبار، قد كشف الشهر الماضي لـ(المدى) عن "تدمير ١٠٠ ألف دار في عموم المحافظة، ٢٠ الف منزل منها في مدينة الرمادي، و٢٥ ألف منزل بالفلوجة".

ويضيف الفارس "لايمكن تحديد سقف زمني لعودة النازحين. لم نلمس أي جدية من الحكومة حول حسم هذا الملف".

وسجلت الأنبار نزوح أكثر من مليون و٤٦١ مدنياً منذ ٢٠١٤، عاد منهم حتى الآن أكثر من ٩٢٨ ألفاً. وما زال أكثر من ٥٣٣ الف نازح لم يعودوا الى المحافظة، بحسب إحصائية وزارة الهجرة.

أما في نينوى، فيقول عبد الرحمن اللويزي، النائب عن المحافظة، "هناك مشاكل أكبر من قضية النازحين، كإشكالية التعايش في بعض مناطق شمال الموصل التي لايمكن حلها في وقت قريب".

ويشير اللويزي، في حديث مع (المدى) امس، الى أن "ناحتي القيروان والشمال، شمال غرب الموصل، فيها مشاكل معقدة للتعايش بين الإيزيديين والعرب الذين يسكنون في قرى على تماس بتلك النواحي".وكان أكثر من ٢,٥٦٩ مليون مدني نزحوا من نينوى قبل ٣ سنوات، عاد أكثر من ٩٢٨ ألفاً الى مناطقهم الاصلية، وتبقى أكثر من ٥٣٣ ألفاً بحسب إحصائيات وزارة الهجرة.

لكنّ اللويزي يرى أن "الانتخابات قد تجري بوجود النازحين وهم في المخيمات"، لكنه يلفت الى عدم إقرار الموازنة وعدم تشريع قوانين انتخابات.

وسجلت وزارة الهجرة نزوح أكثر من ١٥٥ ألف مدني من محيط بغداد، رجع ٣٤ ألفا منهم، وتبقى أكثر من ١٢١ ألف شخص.

وتشير إحصائيات الوزارة الى نزوح أكثر من ٤٦ ألفاً من بابل، لم يعودوا الى مناطقهم لوجود "أسباب سياسية وأمنية" بحسب مسؤولين. إلى ذلك يؤكد عمر الكروي، نائب رئيس مجلس محافظة ديالى، أن هناك "إمكانية معالجة الموانع الامنية لعودة النازحين بعد تدقيق السكان مع الوكالات الاستخبارية والامنية المتعددة، لكنّ المشكلة في دمار المدن".وقدّر المسؤولون في ديالى دمار ١١ ألف منزل في عمليات التحرير عام ٢٠١٥. وطالبوا بـ١٠ مليارات دينار كحد أدنى لإعادة إعمار المناطق المتضررة.

ويؤكد الكروي، في اتصال مع (المدى)، "وجود ٤ آلاف عائلة بيوتهم مدمرة بالكامل تحولت الى ركام، بالاضافة الى آلاف الدور التي تعرضت الى نسب دمار متفاوتة".

وكان أكثر من ٣٤٢ شخصاً نزح من ديالى عام ٢٠١٤، عاد منهم حتى الآن أكثر من ١٧٥ ألفاً، فيما تبقى أكثر من ١٦٧ ألف نازح.

ويؤكد المسؤول المحلي أن "الحكومة لم تعوض المتضررين، في ظل وجود أزمة مياه وكهرباء في كثير من المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش".

عوائل نازحة في مخيم حسن شام.. (أرشيف)

حذَّرَ من تغيُّر طبيعة الحرب على الإرهاب

السفير الأميركي: تواجدنا في كركوك لم يلحظه أحد

□ بغداد / المدى

أكد السفير الاميركي في العراق دوغلاس سليمان، أمس، أن قوات بلاده تتواجد في كركوك منذ فترة طويلة، مشيراً الى أن ما أثير مؤخرا حول ذلك يتعلق بنقل معدات الى قاعدة كي وان.

ونفى السفير الاميركي التوصل إلى اتفاق مع الجانب العراقي حول زيادة أو خفض تعداد قوات التحالف الدولي بعد مرحلة داعش.

وكان نائب عن كركوك، قد كشف في الـ٢٩ من تشرين الثاني الماضي، عن وصول قوات أمريكية تابعة للتحالف الدولي الى قاعدة "كي وان".

ونفت قيادة العمليات المشتركة، الخميس الماضي، وجود تحرك للقوات الاميركية باتجاه كركوك، مؤكدة أن مسؤولية الامن في كركوك من مهام القوات الاتحادية والشرطة المحلية في المحافظة.

وقال السفير دوغلاس سليمان، في تصريح لعدد من وسائل إعلام عراقية، إن "قواتنا متواجدة في كركوك منذ وقت طويل ما قبل الاحداث التي شهدتها كركوك في منتصف تشرين الاول الماضي، لكن ذلك لم يلحظه أحد".

واضاف سليمان إن "ما نقلته وسائل الإعلام عن وجود قوات أمريكية، هو مجرد نقل معدات من والى القاعدة"، معتبرا ذلك بأنها "تحركات تجري ضمن التنسيق مع القوات العراقية بالحرب ضد داعش والجماعات الإرهابية".

وتابع السفير الاميركي "لا توجد اتفاقية مع العراق لإبقاء أو زيادة أو سحب قواتنا بمرحلة ما بعد داعش، ولكن هناك مناقشات. وكنتيجة متوقعة بهزيمة داعش سيكون ربما تقليل للقوات لعدم الحاجة لها".

وأكد سليمان ان "النصر تحقق للعراقيين بجهودهم فقط رغم دعم التحالف الدولي"، مشيرا إلى أن "المعركة مع داعش تحولت الى أخذ طابع جديد من التمرد والإرهاب كما حصل من تفجيرات في كركوك وطوز خورماتو".

السفير الأميركي في العراق

وكان الناطق باسم التحالف الدولي العقيد رايان ديلون، قد أكد بعد يومين من نفي العمليات المشتركة، وصول قوات أميركية إلى قاعدة (كي وان) غرب كركوك للمشاركة في منع حدوث التوترات في بعض مناطق المحافظة.

وأشار إلى ان قوات التحالف الدولي ستعيد انتشارها في العراق.

وكشف نائب كردي لـ(المدى)، السبت الماضي، أن عودة قوات التحالف الدولي للمحافظة تأتي بحسب اتفاق يقضي بإدارة ثلاثية مشتركة للمناطق المتنازع عليها. مرجحاً ان تشهد الايام المقبلة انتشاراً تدريجياً لتلك القوات في المناطق المتنازع عليها.

وتأتي هذه التطورات بعد أيام من الكشف عن وجود تنظيمات مسلحة في جنوب كركوك، قد تكون بديلاً عن داعش. ويزداد القلق من تفاقم الاوضاع في طوزخرماتو بعد نزوح نحو ٩ آلاف عائلة كردية إلى مناطق خارج القضاء.

وانتقلت إدارة معسكر (كي وان) بين قوات البيشمركة، التي تسلمته عقب انسحاب القوات الامريكية من العراق، ثم سيطرت عليه القوات الاتحادية خلال الحملة العسكرية الاخيرة، ليعود المعسكر مرة أخرى إلى القوات الأجنبية.

طلبت التمييز بين مسلّحي التنظيم وأطبّائه وطبّاخيه

هيومن رايتس: محاكمة الدواعش تمنع المصالحة في العراق

□ بغداد / المدى

أكدت منظمة هيومن رايتس ووتش، أمس الثلاثاء، أن الملاحقات القضائية الواسعة ضد المنتمين إلى تنظيم داعش قد تمنع المصالحة مستقبلا وتُسبب اكتظاظا في السجون لعقود.

واعتبرت المنظمة الحقوقية في تقرير من ٧٦ صفحة أنه "لا توجد ستراتيجية وطنية لضمان ملاحقات قضائية موثوقة ضد أولئك الذين ارتكبوا أفظع الجرائم".

وأكدت هيومن رايتس ووتش أن "الملاحقات القضائية الواسعة المستندة إلى قانون مكافحة الإرهاب ضد كل من كان ينتمي إلى تنظيم داعش بطريقة أو بأخرى، من دون تسلسل هرمي، قد تمنع المصالحة مستقبلا، و(...) تسبب اكتظاظاً في السجون لعقود".وأوضحت مديرة هيومن رايتس ووتش في الشرق الأوسط سارة ليا ويتسون في التقرير الذي يحمل عنوان "عيوب القضاء: المساءلة في جرائم داعش في العراق"، أن "القضاء العراقي يمنع التمييز بين مسؤولية الأطباء الذين أنقذوا الأرواح تحت حكم تنظيم داعش، والمسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية".ولفتت المنظمة إلى أن السلطات تتابع "جميع المشتبه فيهم المحتجزين للانتماء لتنظيم داعش دون التركيز على الجرائم أو الأعمال المحددة التي ربما تكون قد ارتكبت".

وأحصت هيومن رايتس ووتش منذ ٢٠١٤، ٧٣٧٤ لائحة اتهام و٩٢ عملية إعدام بموجب قانون مكافحة الإرهاب.وأشار باحثون إلى أن العدد الإجمالي للأشخاص الذين سجنوا في العراق بتهمة الانتماء إلى تنظيم داعش يقدر بعشرين ألفاً.

ويسمح قانون مكافحة الإرهاب بتوجيه الاتهام إلى عدد كبير من الأشخاص حتى أولئك الذين ليسوا متورطين في أعمال العنف ولكن يشتبه في أنهم ساعدوا تنظيم داعش، مثل الأطباء الذين عملوا في المستشفيات التي تديرها الجماعة الارهابية أو الطباخين الذين كانوا يعدون الطعام للمسلحين.

ولفتت هيومن رايتس ووتش إلى أن اتهام مشتبه به لانتهاكه قانون مكافحة الإرهاب بدلا من توجيه اتهام محدد يعاقب عليه قانون العقوبات، يعتبر أسهل لأن السلطات تحتاج فقط لإثبات انتمائه إلى تنظيم داعش.

وأوضحت أن "ذلك يمنع تأسيس هرمية للجرائم".وتعتقد المنظمة الحقوقية التي تتخذ نيويورك مقراً أن السلطات "لم تبذل أي جهد لطلب مشاركة الضحايا كشهود في المحاكمات".وأكدت أن "هناك اتهامات كثيرة بعمليات تعذيب خلال عمليات الاستجواب، بهدف انتزاع اعترافات، ولا يوجد دليل على أن القضاة يتدخلون لرفض تلك الاعترافات".من جهة أخرى، أعربت هيومن رايتس ووتش، في تقريرها، عن أسفها لعدم تطبيق قانون العفو العام ٢٠١٦ على أي شخص يمكنه إثبات أنه انضم إلى تنظيم داعش أو أي تنظيم متطرف آخر ضد إرادته، وأنه لم يرتكب أي جريمة.

وفي سياق ذي صلة، أكدت صحيفة التايمز البريطانية، أن "المئات من مقاتلي داعش فروا من سوريا بعدما أبرموا صفقات مع الجنود الكرد – المدعومين من أمريكا- للوصول إلى أوروبا".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين
نائب رئيس التحرير
علي حسين
مدير التحرير
مازن الزيدي
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون